إدارة خطر السيولة من منظور اتفاقية بازل III

Liquidity risk management from the perspective of the Basel III agreement

صلاح سعاد
جامعة عنابة
rssouad@yahoo.fr

بن رجم محمد خميسي
جامعة سوق أهراس
benredjem_mk@yahoo.fr

الملـخص
على إثر الأزمة المالية العالمية لعام 2007 تبين أن هناك ضعف واضح في إدارة خطر السيولة لدى البنوك، وبذلك حازت مشاكل السيولة على اهتمام خاص من قبل السلطات وعلى رأسها لجنة بازل التي قامت بإصدار معايير خاصة بالسيولة والتي من المفترض أن تشكل حاجزا صلبا يحول دون تعرض البنوك إلى مخطر السيولة، من هنا جاءت دراستنا هذه كمحاولة لتسليط الضوء على الاقتراحات و الاسهامات التي جاءت بها اتفاقية بازل III حول السيولة .

الكلمات المفتاحية: السيولة، خطر السيولة، اتفاقية بازلIII

Abstract

The global financial crisis of 2007 shows that there are obvious weakness in bank's liquidity risk management , that's why liquidity problems took a special attention by the authorities mainly basel committee, which has issued special liquidity standers that are supposed to form a solid barrier to prevent banks from exposure to liquidity risk. This study was attempt to highlight the suggestions and contributions of basel committee III about liquidity in banks

Key words: liquidity, liquidity risk, the Basel ConventionIII

المقدمة:

ينشأ من دور الوساطة المالية الذي تؤديه البنوك عدم المواءمة و بين مصادر الأموال والتوظيفات الناجمة عن تحويل الأموال قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل مما يؤدي إلى مخاطر السيولة و التي تنجم عن طلبات السحب المفاجئة للودائع من قبل ملاكها وهو ما يجعل البنك يبحث عن السيولة لتلبية هذه الاحتياجات.
ومنذ الأزمة المالية العالمية 2008/2007 تبين أن هناك ضعف واضح في إدارة خطر السيولة لدى البنوك مما شكل تهديدا للاستقرار المالي والاقتصادي وعليه أصبحت مشاكل السيولة موضع اهتمام خاص من قبل السلطات، وفي هذا الإطار جاءت اتفاقية بازل **III** - على إثر النقائص التي وجهت لبازل **II** حيث و على الرغم

من اهتمامها بمستويات رأس المال بالإضافة أنها جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أنها قد اهملت العديد من المخاطر التي ساهمت في حدوث الأزمة على غرار مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات وكذا مخاطر السيولة-،من أجل إعادة النظر العميقة في ممارسات البنوك فيما يخص إدارة خطر التمويل و السيولة وتصحيح أوجه القصور التي كشفت عليها الأزمة العالمية.

وعليه سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على **الإشكالية** التالية:

كيف تساهم المعايير العالمية الجديدة "بازلIII " في اتجاه البنوك نحو ممارسة قدر أكبر من الحذر في إدارة خطر سيولتها؟

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- التعرف على أهمية الحفاظ على مستوى معين من السيولة على مستوى البنوك؛
-الوقوف على أهم مبادئ و معايير لجنة بازلIII ؛
-إلقاء الضوء على اقتراحات بازل III فيما يخص إدارة خطر السيولة.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع في حد ذاته حيث أن الارهاصات المتتالية التي شهدها النظام الرأسمالي أصبحت هاجسا تسعى الهيئات الدولية والإقليمية لعلاجه وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية و التي منذ نشأتها 1988(بازلIII) سعت إلى تصميم وتطوير مبادئ ومعايير عمل للبنوك التقليدية من أجل تحديد وقياس المخاطر والتخفيف من آثارها السلبية، من جهة أخرى فقد ثبت أن اهمال خطر السيولة هو السبب وراء أزمة الرهون العقارية.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيق أهداف الدراسة ارتأينا إلى تقسيم بحثنا إلى محورين:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لخطر السيولة ؛

المحور الثاني: إسهامات بازلIII فيما يخص السيولة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لخطر السيولة

1. السيولة وخطر السيولة:

- ✓ تعرف السيولة على أنها قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها النقدية بتكلفة معقولة

والحفاظ على مستوى كاف من السيولة يعتمد على قدرة المؤسسة على الوفاء بكل التدفقات النقدية والاحتياجات الملازمة المتوقعة وغير المتوقعة دون ان يؤثر ذلك سلبا على العمليات اليومية أو الوضع المالي للمؤسسة.[1]

ويرى Gianfranco A.vento وPasqual La Ganga أن السيولة هي مقياس لقدرة مؤسسة مالية على تحويل أصل ما إلى نقد بسرعة دون خسائر رأس المال أو تحمل فائدة.[2]

ويعرف آخرون السيولة بأنها: احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك

لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعمال ومن هنا فإن مفهوم السيولة يُقسم إلى[3]:

مفهوم كمي :ويعُبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما للإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على المصرف ودون تأخير.

مفهوم نقدي :ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، مضافاً إليها الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة تسديد التزامات العملاء، أو من خلال الحصول على ودائع جديدة.

- ✓ **خطر السيولة :**حسب هيئة الأسواق المالية الكندية فإن خطر السيولة "ينشأ من الصعوبات أو

عدم قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها من حيث السيولة في الوقت المناسب و بتكاليف معقولة ،و من الممكن أن يمتد خطر السيولة إلى فشل المؤسسة المالية في استغلال الفرص التجارية ودعم النمو المتوقع في إطار التخطيط الاستراتيجي".[4]

كما يشير Thi-Dieu-Linh NGUYEN بأنه "مخطر خسارة البنك بسبب عدم قدرته على تلبية احتياجات الخزينة(متطلبات النقدية)[5]، وفي الوقع يمكن لأزمة السيولة الحادة أن تتسبب في دوامة مدمرة تؤدي إلى إعسار البنك وربما إفلاسه".[6]

ثم إن تطور الأنشطة المصرفية أدى إلى تنويع مصادر مخاطر السيولة:

- كتطور الأدوات المالية كالتوريق المنظم بطريقة معقدة؛
- زيادة اعتماد البنوك على تمويل السوق؛
- زيادة استخدام الضمانات في سياقات أخرى بخلاف إعادة التمويل المضمون.

وعليه يرتبط هذا الخطر بتدفق جميع بنود الميزانية وخارج الميزانية أي:

- بعوامل خارجية(التغيرات في ظروف السوق..)
- بعوامل محددة للمؤسسة(التدفق التعاقدي للالتزامات المستحقة، اتفاقيات التدفق لتلك الالتزامات

غير المستحقة)[7]

2. نماذج قياس خطر السيولة:[8]

تتضمن نماذج قياس خطر السيولة: نموذج السيولة كمخزونa stock approch ، تحليل التدفق النقدي،

1-**نموذج المخزون**: النماذج القائمة على المخزون تنظر للسيولة كمخزون من خلال مقارنة بنود الميزانية العمومية، هذا المقياس المالي يهدف إلى تحديد قدرة البنك على الوفاء بديونه قصيرة الأجل كمقياس لمقدار الأصول التي يمكن تسييلها من قبل البنك أو تستعمل للحصول على قروض آمنة.

1-1- نسبة التمويل طويلة الأجل:*Long Term Funding Ratio*

وتقوم فقط على التدفقات النقدية الناشئة من داخل وخارج بنود الميزانية العمومية للمؤسسة، وتعبر عن نسبة الأصول المستحقة في n سنة أو اكثر والممولة من خلال الالتزامات في نفس فترة الاستحقاق.

$$LTFR = \frac{\sum_{i=1}^{n} \text{التدفقات الخارجة (سنة } n)}{\sum_{i=1}^{n} \text{التدفقات الداخلة (سنة } n)}$$

2-1- وضعية تدفق رأس المال:*Cash Capital Position*

و يعتبر كبديل لنموذج المخزون و بصفة عامة فبهدف ضمان وجود ميزانية عمومية مناسبة فيما يتعلق بمخاطر السيولة ينبغي أن تمول الأصول غير السائلة من قبل الخصوم المستقرة أو غير ذلك من الأصول المتداولة (TLA[1]) و التي ينبغي أن تمول من طرف اجمالي الخصوم المتقلبةTVL[2]

الفرق بين مجموع الموجودات المتداولة(TLA) و مجموع الخصوم المتداولة والتزامات الاقراض (Commitments To Lend)يعرف بوضعية تدفق رأس المالCCP=TLA-TVL-CTL

أي: الأوراق المالية عالية السيولة(الأصول المستحقة، النقد....) يجب أن تكون قادرة على تعويض التمويل غير المضمون و بالتالي CCP تقيس قدرة البنك على تمويل أصوله على أساس مضمون و تضمن مزاولة البنك أعماله التجاري و البقاء والاستمرار.

2- نماذج تحليل التدفق النقدي:Cash-Flows Based Approches

تراقب المؤسسات البنكية سيولتها غالبا عن طريق إدارة هيكل الاستحقاق كل من الأصول والخصوم وذلك لتوليد تدفق نقدي صافي كافي

حسب نموذج تحليل التدفق النقدي جوهر خطر السيولة هو التدفق النقدي؛ هذا المقياس يهدف بشكل أساسي إلى حماية قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته و الحد من مخاطر استحقاق السيولة، وتقوم على قياس أرقام السيولة المعرضة للخطر، ورغم أن هذه الطريقة قد أوصت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية وتبدو مقبولة لدى الأغلبية

[1] Total marketable assets

[2] Total Volatile Liabilities

العظمى من المشرفين إلا أن تفاصيل هذه المقاربة تبدو متباينة تماما في الصناعة المصرفية.

أداة القياس هذه تقوم على سلم الاستحقاق المستخدم في مقارنة التدفقات الداخلية المستقبلية للبنك(الناشئة من الموجودات المستحقة، المنتجات غير السائلة)بما في ذلك الخصوم المستحقة والخصوم المحتملة الاستحقاق.

3- **طريقة مؤشرات السيولة :** هناك مجموعة من المؤشرات التي تم استخدامها لقياس مخاطرة السيولة وهي:

-1

$$\frac{\text{النقد و الأرصدة المملوكة لدى االمصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}} \leq 25\ \%$$

يعد هذا المؤشر واحدًا من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجها المصرف التزاماته المختلفة.

-2

$$\% = \frac{\text{الموجودات النقدية والاستثمارات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية

والاستثمارات التي يواجهها المصرف التزاماته المختلفة.

-3

$$\% = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

يعد هذا المؤشر واحدًا من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

$$\% = \frac{\text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة}}$$

ويقيس هذا المؤشر مخاطرة سعر الفائدة في المصارف فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكثر من كان عائد

المصرف أعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح.

المحور الثاني: إسهامات بازل III فيما يخص السيولة

على إثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 والتي اعتبرت أزمة مصرفية بحتة تبين وجود قصور في اتفاقية بازل **II** وعليه كان لابد من إجراء مراجعة شاملة وعميقة لبنود ومقترحات بازل **II** للتولد اتفاقية بازل**III** ، فبعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء ال27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة بمك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم بسيول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر2010، اعتمدت رسميا اتفاقية بازل**III** والمتعلقة بالمتطلبات الجديدة لكفاية رأس المال والسيولة ونشرت بتاريخ 16 ديسمبر 2010 على أن تدخل حيز الالزام بالتطبيق رسميا في أول يناير 2013[9]، وسيتم تطبيقها بالتدريج على أفق زمني يمتد حتى بداية سنة 2019[10]

و تتمثل أبرز التعديلات والمعايير الجديدة لبازل**III** في البنود التالية:

1) تعديل مكونات رأس المال التنظيمي:

نصت مقررات بازل III على رفع وتحسين نوعية الأموال الخاصة في البنوك؛ وذلك لتعزيز قدرتها على امتصا الخسائر والتحكم في التسيير في فترات الضغط، ولهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعريف رؤوس الأموال الخاصة.

$$\textbf{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل III} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

ويتكون رأس المال التنظيمي الكلي من العناصر التالية:

- ✓ **الشريحة الأولى لرأس المال:**
- **الشريحة الأولى للأسهم العادية(*Common Equity Ttier 1*)**، وتتكون من مجموع العناصر

التالية:

- الأسهم العادية الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير التصنيف كأسهم عادية لأغراض تنظيمية؛
- علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار الأسهم التي تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة؛
- الأرباح المحتجزة؛
- الدخل الشامل المتراكم والاحتياطات الأخرى المفصح عنها[11]

- **الشريحة الإضافية(*Additional Tier 1 Capital*)**، وتتكون من:

- الأدوات المالية الصادرة من البنك والتي تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة(والغير مدرجة في الشريحة الأولى للأسهم العادية)؛
- علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار الأدوات المالية المدرجة في الشريحة الإضافية لرأس المال؛

- الأدوات المالية الصادرة عن الفروع المدمجة للبنك والممسوكة من قبل طرف ثالث والتي تستوفي شروط تصنيفها ضمن هذه الشريحة والغير مدرجة في الشريحة الأولى للأسهم العادية.

✓ **الشريحة الثانية لرأس المال:**

وتسمى بالأموال الخاصة المكملة، وتضم احتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون...الخ، وبشكل عام تحوي مختلف الأدوات المستعملة لجلب الديون ورأس المال المستوفاة للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازل**III** أما ما تمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2 % ابتداء من سنة 2015.

وصف التعديلات الرئيسية:

- رفع الحد الأدنى للشريحة الأولى للأسهم العادية من 2 % إلى 4.5%؛
- إضافة رأس مال لغايات التحوط(conservation buffer) بنسبة 2.5% ؛
- رفع متطلبات الشريحة الأولى للأسهم العادية إلى 7% بحلول سنة 2019؛
- رفع الحد الأدنى لرأس المال الإجمالي من 8% إلى 10.5% (بما في ذلك رأس المال لغايات التحوط)؛[12]
- وتركز الإصلاحات المقترحة أيضا على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدرا من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك؛[13]
- وبنفس الطريقة بالنسبة للشريحة الأولى(رأس المال الأساسي) بعد رفعه من 4 % إلى6%، هذا بالإضافة إلى هامش آخر (بين 0 و2.5%) لاستخدامه في مواجهة أزمات مختلفة ومحتملة مستقبلا؛[14]

وقامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.[15]

2) تعزيز عملية تغطية وإدارة المخاطر:

- حيث تشدد مقترحات لجنة على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق؛[16]
- خصصت بازل **III** جزءا من رأس المال لتغطية المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق والتوريق المعقد بعدما أهملتها بازل**II**،[17]

و يوضح الجدول التالي النسب التي تم تخصيصها من رأس المال لتغطية مخاطر السندات بما في ذلك التوريق:

الجدول(1):نسب رأس المال المخصصة لتغطية مخاطر السندات

تنقيط السندات	فترة الاستحقاق المتبقية	الجهات السيادية	جهات مصدرة أخرى	انكشاف التوريق
AAA إلى AA-	< 1 سنة	0.5	1	2

A-1/	> 1 سنة و< من 5 سنوات	2	4	8
	> 5 سنوات	45	8	16
A+ إلى -BBB/ P-3/A-3/A-2 و الأوراق المالية المصرفية غير المصنفة	> 1 سنة	1	2	4
	> 1 سنة و< من 5 سنوات	3	6	12
	> 5 سنوات	6	12	24
BB- إلى -BB	الكل	15	غير مؤهلة	غير مؤهلة
أسهم المؤشر الرئيسي		15		
أسهم أخرى		25		

La source: Basel Committee on banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, December 2010, (rev June 2011), p45, http://www.bis.org/publ/bcbs189_dec2010.pdf

- وركزت لجنة بازل على ممارسات اختبارات الضغط في المصارف والتشديد على أن تصبح اختبارات الضغط من أدوات إدارة المخاطر المهمة المستخدمة من قبل المصارف لجزء من إداراتها الداخلية للمخاطر، حيث يحذر اختبار الضغط إدارة المصرف من سلبية النتائج غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، ويشير إلى مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة، كذلك يؤمن اختبار الضغط مؤشرا لمستوى رأس المال الضروري لتحمل ظروف السوق الصعبة.[18]

3) إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر:

وذلك بهدف المساعدة في تجنب الزيادة المفرطة في الرفعة المالية والذي يمكن أن تؤدي إلى تقليص نسبة التمويل بالديون في حالة حدوث أزمة،[19] حيث قامت لجنة بازل بوضع نسبة رافعة مالية بسيطة وشفافة ولا ترتكز على أوزان المخاطر بغرض احتواء الزيادة التدريجية للرافعة المالية في القطاع المصرفي وتقوية متطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر، ويمكن للبنوك تقديم آرائها وخططها المقترحة لتحديد نسبة الرافعة المالية وقياس العناصر المستخدمة عند حساب هذه النسبة والترتيبات الزمنية الخاصة بتطبيقها[20].

و قد قامت اللجنة بوضع حد أدنى للرافعة المالية قدر ب 3% من الشريحة الأولى لرأس المال، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1 جانفي 2013 و 1 جانفي 2017[21]

4) تعزيز السيولة: "اسهامات بازل III فيما يتعلق بالسيولة"

أظهرت الأزمة المالية الأخيرة الأهمية التي ينبغي أن تعنى بها إدارة السيولة نظرا للضغوطات الناتجة عن نقص السيولة خلال الأزمة، والتي جعلت الجهات الوصية

تقوم بتدخلات كبيرة لمواجهة الانخفاض الحلزوني للسيولة وآثاره على الاقتصاد الحقيقي.[22]

ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، من خلال:

1. **المعايير التنظيمية**: حيث اقترحت لجنة بازل اعتماد نسبتين هما نسبة السيولة طويلة الأجل ونسبة السيولة قصيرة الأجل.

1.1. نسبة السيولة قصيرة الأجل(نسبة تغطية السيولة LCR[1]):

وتهدف إلى ضمان أن البنك يحتفظ بمستوى كاف من الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن تحويها إلى نقد لتغطية حاجات السيولة لديه حتى 30 يوما، وهو الوقت الذي من المفترض أن الإجراءات التصحيحية المناسبة التي يمكن اتخاذها من قبل الإدارة و/أو المشرفين، و/أو البنك يمكن تسويتها بطريقة منظمة خلاله.[23]

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{رصيد الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{مجموع التدفقات الصافية على مدى الأيام 30 التالية}} \geq 100\%$$

- ✓ حيث قامت الاتفاقية بتقسيم رصيد **الأصول السائلة عالية الجودة** إلى مستويين:[24]

***المستوى الأول: ويشمل**

- النقود والأوراق النقدية، احتياطات البنك المركزي بالقدر الذي تسمح به سياسات البنك بسحبه أوقات الضغط.
- الأوراق المالية التي تمثل مطلوبات أو المطلوبات المضمونة من قبل جهة سيادية، البنوك المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي ؛ أو بنوك التنمية متعددة الأطراف و التي تستوفي الشروط التالية:

تعيين 0% كوزن للمخاطر في إطار الطريقة المعيارية لتقييم مخاطر الائتمان في بازلII؛

التداول في عمليات إدارة شراء كبيرة ونشطة وفي الأسواق النقدية التي تتميز بمستوى منخفض من التركيز؛

أن يكون لديها سجل يثبتها كمصدر أكيد للسيولة في الأسواق(الريبو أو البيع) حتى في ظروف السوق الشديدة؛

ألا تكون التزاما لمؤسسة مالية أو أي من الكيانات التابعة لها.

***المستوى الثاني:** اعتبرت اتفاقية بازل II بعض الأصول الأخرى ذات السيولة المعتبرة، شرط ألا تزيد نسبتها عن 40% من الأصول السائلة[25]، وتقتصر على ما يلي:[26]

[1] Liquidity Coverage Ratio

- الأوراق المالية التي تمثل مطلوبات أو المطلوبات المضمونة من قبل الجهات السيادية، البنوك المركزية، الحكومات غير المركزية ؛ أو بنوك التنمية متعددة الأطراف و التي تستوفي الشروط التالية:
تعيين 20% كوزن للمخاطر في إطار الطريقة المعيارية لتقييم مخاطر الائتمان في بازل2؛
التداول في عمليات إدارة شراء كبيرة ونشطة وفي الأسواق النقدية التي تتميز بمستوى منخفض من التركيز؛
أن يكون لديها سجل يثبتها كمصدر أكيد للسيولة في الأسواق(الريبو أو البيع) حتى في ظروف السوق الشديدة(أي ألا يزيد الانخفاض الأقصى للسعر على مدى30 يوم عن 10% خلال الفترة المعنية بالضغط الكبير للسيولة)؛
ألا تكون التزاما لمؤسسة مالية أو أي من الكيانات التابعة لها.
- سندات الشركات والسندات المغطاة: والتي تستوفي ما يلي:
ألا تكون صادرة عن مؤسسة مالية أو أي من الكيانات التابعة لها(هذا بالنسبة لسندات الشركات)؛
لم تصدر من قبل البنك نفسه أو من الكيانات التابعة له(في حالة السندات المغطاة)؛
الأصول لديها تصنيف ائتماني من مؤسسة تقييم ائتماني معترف بها ما لا يقل عن AA- ، أو ليس لديها تصنيف ائتماني من قبل مؤسسة تقييم معترف بعا و لكن يتم تقييمها داخليا لاحتمال وجود تخلف في السداد مقابل تصنيف ائتماني على الأقل AA-؛
التداول في عمليات إدارة شراء كبيرة ونشطة وفي الأسواق النقدية التي تتميز بمستوى منخفض من التركيز؛
أن يكون لديها سجل يثبتها كمصدر أكيد للسيولة في الأسواق(الريبو أو البيع) حتى في ظروف السوق الشديدة.

- ✓ أم فيما يتعلق بالتدفقات النقدية الصافية فتعرف على أنها الفرق بين مجموع التدفقات النقدية

الخارجة المتوقعة ومجموع التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة.[27]
وسيتم تقديم LCR كما كان مقررا ابتداءا من 1جانفي 2015 وعلى مراحل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(2): مراحل تقديم نسبة السيولة قصيرة الأجل

	1 جانفي 2015	1 جانفي 2016	1 جانفي 2017	1 جانفي 2018	1 جانفي 2019

الحد الأدنى ل LCR	%60	%70	%80	%90	%100

La source: Basel Committee on Banking Supervision , Basel III: the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools,. December 2010, p3 http://www.bis.org/publ/bcbs238.pdf

2.1. نسبة السيولة طويلة الأجل(نسبة صافي التمويل المستقر[1]NSFR):

تم تصميها من أجل تعزيز القدرة على التكيف الهيكلي على المدى الطويل للبنوك، من خلال تشجيعهم على تمويل أنشطتها من خلال مصادر أكثر استقرارا[28]، وتسمح نسبة صافي التمويل المستقر لمؤسسات بتمويل مخزونها من الأصول السائلة عن طريق الأموال قصيرة الأجل والتي تستحق خلال مدة تفوق 30 يوم.

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة طويلة الأجل} = \frac{\text{المبالغ المتاحة للتمويل المستقر}}{\text{المبلغ المطلوب للتمويل المستقر}} > 100\%$$

- ✓ ويتكون التمويل المستقر المتاح من: رأس المال، الأسهم الممتازة التي تستحق في مدة سنة

واحدة أو أكثر، المطلوبات التي تستحق في سنة واحدة أو أكثر، ذلك الجزء من الودائع غير المستحقة و/أو الودائع لأجل التي تستحق في أقل من سنة و التي من المتوقع أن تبقى في المؤسسة لفترة طويلة في حالات الضغط الخاصة، والجزء من مصادر التمويل بالجملة الذي يستحق في أقل من سنة واحدة و التي من المتوقع أن يبقى في المؤسسة لفترة طويلة في حالة الضغط.

- ✓ ويتم حساب المبلغ المطلوب للتمويل المستقر كمجموع قيمة الأصول المحتفظ بها والتي تمولها

المؤسسة مضروبا في معامل محدد للتمويل المستقر المطلوب+ قيمة النشاط خارج الميزانية مضروبا في معامل التمويل المستقر المطلوب المرتبط به.

2. أدوات رصد ومراقبة السيولة:[29]

وتقوم هذه الأدوات جنا إلى جنب مع المعايير التنظيمية بتوفير المعلومات اللازمة التي تساعد المراقبين في تقييم مخاطر السيولة للبنك، وتتمثل في:

1.2. عدم توافق تواريخ الاستحقاق التعاقدي: *Contractual maturity mismatch*

ويحدد الفجوة بين التدفقات التعاقدية الداخلة والخارجة للسيولة في فترات محددة وتشير فجوات تواريخ الاستحقاق هذه إلى مقدار سيولة البنك التي من المحتمل أن يحتاج لزيادتها خلال فروق الوقت إذا وقعت كل التدفقات الخارجة في أقرب وقت

[1] **Net Stable Funding Ratio**

ممكن، ويوفر هذا النظام نظرة ثاقبة عن مدى تحويل البنك تواريخ الاستحقاق بموجب العقود الحالية.

2.2. **تمركز التمويل: *Concentration of funding*** ويهدف هذا المقياس إلى تحديد مصادر التمويل بالجملة، والتي تبلغ من الأهمية الحد الذي يثير الاستغناء عنها مشاكل السيولة وبالتالي يقوم هذا المقياس بتشجيع تنويع مصادر التمويل الموصى بها في المبادئ الأساسية للجنة.

3.2. الأصول المتاحة غير المرهونة: *Available unencumbered assets*

ويفر هذا المقياس للمراقبين بيانات عن الكمية والخصائص الأساسية بما في ذلك فئة عملة الأصول المتاحة غير المرهونة، هذه الأصول لها القدرة على أن تستخدم كضمان لزيادة التمويل المضمون الإضافي في الأسواق الثانوية و/أو المؤهل في البنوك المركزية وعليه قد تنطوي على مصادر إضافية لسيولة البنك.

4.2 - نسبة تغطية السيولة بالعملة الهامة: *LCR by significant currency*

ويهدف هذا المقياس للسماح للبنك والمراقبين بتتبع قضايا عدم توافق العملات المحتمل، الذي يمكن أن ينشأ في وقت محدد من الضغط.

حيث:

نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية= رصيد الأصول السائلة عالية الجودة في كل عملة/مجموع التدفقات النقدية الصافية على مدى 30 يوما في كل عملة هامة.

5.2. أدوات الرصد المرتبطة بالسوق: *Market-related monitoring tools*

حيث يمكن لمراقبين رصد صعوبات السيولة المحتملة لدى البنوك من خلال:

- معلومات على مستوى السوق: حيث يمكن للمراقبين رصد المعلومات على مستوى المطلق

واتجاه الأسواق الرئيسية والنظر في أثارها المحتملة على القطاع المالي

- معلومات عن القطاع المالي: لتتبع ما إذا كان القطاع المالي ككل يعكس بشكل كبير تحركات

السوق أم إذا كان يعاني من صعوبات، والمعلومات التي يتعين رصدها تشمل حقوق الملكية و سو ق السندات... ؛ هذا بالإضافة إلى معلومات خاصة بالمصرف.

الخاتمة:

جراء الأزمة المالية العالمية لسنة2007 ثبت أنه وعلى الرغم من وجود مستويات كافية لرأس المال البنوك إلا أن إهمالها لمخاطر السيولة قد أدى بها إلى الإفلاس، حيث أكدت الأزمة على أهمية السيولة لحسن سير الأسواق المالية والقطاع المصرفي ؛ من هنا قامت اتفاقية بازل الثالثة ومن أجل تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة بوضع معايير تنظيمية وذلك من خلال اقتراح نسبتي السيولة قصيرة وطويلة الأجل، بالإضافة إلى قيام الاتفاقية بوضع مبادئ ومعايير لرصد ومراقبة

خطر السيولة، وتسعى لجنة بازل من خلال هذه الإجراءات إلى تحقيق نوع من الاستقرار في الجهاز المصرفي.
وعلى اعتبار أن الاتفاقية قد حددت أفقا زمنيا يمتد من جانفي 2013 إلى جانفي 2019 لتطبيق مقرراتها فإن الحكم على نجاعتها ومدى تحقيقها لأهدافها لن يتم قبل استكمال تطبيقها.

قائمة الهوامش:

[1]**The Office of the Comptroller of the Currency (OCC), Interagency policy statement of funding and liquidity risk management,** March 17, 2010,p2 (21/04/2015 à 21 : 11), http://www.federalreserve.gov/boarddocs/SRLETTERS/2010/sr1006a1.pdf

[2] Gianfranco A.vento, Pasqual La Ganga(2009),**Bank Liquidity Risk Management and Supervision :Which lessons from Recent Market Turmoil?** ,journal of Money, Investment, and Banking, issue 10,p79

[3]احلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للدراسات والأبحاث،غرداية،المجلد7،العدد2014،2، ص102

[4] Autorité des marchés financiers (2009), **Ligne directrice sur la gestion du risque du liquidité ,** cahier de recherche ,p7

[5] Thi-Dieu-Linh NGUYEN(2014), **Liquidité, Risque et Profit des banques. Application aux systèmes bancaires de pays de la zone euro,** document de recherche, Université de Rennes 1 – CREM,p4.

[6] Ben jedidia Khoutem, Jlassi Mouldi, **Le Risque De Liquidité Pour Une Banque Islamique : Enjeux et Gestion,** Etudes en Economie Islamique Vol. 7, No. 1, Juin 2013, p74

[7] Dominique Laboureix (2009), **Travaux internationaux et grandes lignes du dispositif français**, Banque de France, paris,p p 3-4

[8] Gianfranco A.vento, Pasqual La Ganga, op-cit, p p 82-84

[9]سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، لمسيلة،العدد14،2014،ص46

[10]حياة نجار، **اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المسيلة،العدد13،2013ص280

[11] Basel Committee on banking Supervision ,**Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, December 2010, (rev June 2011),p13, http://www.bis.org/publ/bcbs189_dec2010.pdf

[12] KPMG, Basel III: Issues and implications,2011,p9 http://www.kpmg.com/global/en/issuesandinsights/articlespublications/documents/basell-iii-issues-implications.pdf

[13] صالح مفتاح، **رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي**، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي أيام من 09-10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص 8

[14] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص47

[15] فلاح كوكش، **أثر اتفاقية بازل على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية،2012، ص1

[16] معهد الدراسات المصرفية، **اتفاقية بازل الثالثة**، نشرة توعوية-إضاءات-، السلسلة الخامسة، العدد5،الكويت، 2012،ص3

[17]حياة نجار، مرجع سابق، ص282

[18] محمد طلبة، مقال صحفي حول **البنوك المحلية تدعم مراكزها المالية وترفع رؤوس أموالها لتنفيذ بازل 3**،على الموقع: http://www.al-sharq.com/news/details/313295#.VWI6ZFKznHg تاريخ الاطلاع:2015/05/17

[19] Adrian Blundell-Wignall and Paul Atkinson (2010), **Thinking beyond basel III: necessary solutions for capital and liquidity**, OECD Journal: Financial Market Trends Volume 2010 – Issue 1,p9

[20]بنك قطر المركزي، **إصدار لجنة بازل للإصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل الثالثة Basel III بإطاريها**، الباب الثالث عشر -الجداول والنماذج وتعليمات تعبئتها، الطبعة الثالثة عشر، نوفمبر 2011،ص 659

[21] Basel Committee on banking Supervision,op-cit,p61

[22]أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، مرجع سابق، **ص107**

[23] Basel Committee on banking Supervision, **Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring,** December 2010,p5. http://www.bis.org/publ/bcbs188.pdf

[24] Basel Committee on banking Supervision, **Basel III: the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools**, December 2010,p13. http://www.bis.org/publ/bcbs238.pdf

[25] حياة نجار، مرجع سابق، ص283

[26] Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, op-cit,p10.

[27] Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, op-cit,p13

[28] Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, op-cit,p26

[29] Basel III: the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools, op-cit, p p 41-47